الإدارة العلمية لمجلة ريناد تقدم:

سلسلة أبحاث أكاديمية محكمة

للعلوم القانونية والعلوم الإنسانية

RINAD
UNE SÉRIE DE RECHERCHES JURIDIQUES ET HUMAINES

عدد/ يوليوز 2024

مديرة المجلة: الدكتورة سامية رماش

جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة والناشر©

- إسم المجلة: مجلة ريناد "سلسلة أبحاث أكاديمية معمقة للعلوم القانونية والإنسانية"
- المديرة المسؤولة: الدكتورة سامية رماش
- الطبع والإخراج: المطبعة الأورومتوسطية بفاس
- رقم الإيداع القانوني PE00402024 _ ISSN 2830-6350
- العدد: الرابع
- السنة: 2024
- للتواصل مع المجلة:

0655011187 :

revuerinad@gmail.com :

مجلة ريناد :

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمجلة ©

اللجان العلمية للمجلة

اللجنة التقنية

مديرة المجلة

سامية رماش: دكتورة في المالية العمومية/

مساعدة إدارية بوزارة الداخلية

رئيسة التحرير

بشرى السعيدي: دكتورة في القانون الخاص

بالفرنسية

تـنـسـيـق

حمزة الرندي: دكتور في القانون العام/

إطار بوزارة الداخلية

عبد النور قندسي/

دكتور في القانون الخاص

مجلة علمية محكمة: رقم الإيداع القانوني PE00402024 _ ISSN 2830-6350

لـــجنـــة الـــتـــحـــكـــيـــم

الإسم	التخصص
نعيمة أزويري	أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
يوسف لشكر	أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكـــدال- الرباط- المغرب
داود الهكيوي	أستاذ باحث في الأدب والنقد العربيين
عبد العاطي الزياني	أستاذ التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين أنزكان أكادير
الأستاذة سلوى الإدريسي	محامية بهيئة فاس
يوسف اعسيلة	أستاذ زائر بالمدرسة العليا للأساتذة بفاس/ دكتوراه تخصص ديداكتيك اللغة العربية
سامي دقاقي	دكتور في علم النفس
حنان الطيبي	دكتورة في القانون العام
هدى وحتاش	دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية
عبد النور قندسي	دكتور في القانون الخاص
يونس باعدي	دكتور في العلوم الجنائية
فوزية بنزكنون	دكتورة في العلوم الجنائية
أحمد نصر الحكماوي	دكتور في علوم اللغة
عبد الإله نجدي	دكتور في علوم اللغة وديداكتيك اللغة الفرنسية والهندسة البيداغوجية
عمر فتاح	دكتور في علوم اللغة (الفرنسية)
محمد الغمروسي	دكتور في الأدب
سفيان مشرف	دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
رفيق أوباشير	دكتوراه في اللغة الفرنسية
سعيد الأشعري	دكتوراه في الثقافة والتواصل
سعيد بلفقيه	دكتوراه في علوم التربية
سفيان البوحياوي	دكتوراه في الأدب والفنون
ميلود سوالمة	دكتوراه في التاريخ

لجنة التحرير والمراجعة

الإسم	التخصص
سكينة الإدريسي	باحثة بسلك الدكتوراه/ قانون عام
وداد المرنيسي	باحثة بسلك الدكتوراه/ قانون عام
فاطمة العطلاتي	باحثة بسلك الدكتوراه/ قانون عام
سارة نايت با علي	باحثة بسلك الدكتوراه/ قانون عام
يسرى جاي قريشي	باحثة بسلك الدكتوراه/ قانون عام
سهام حفيظي	باحثة بسلك الدكتوراه/ قانون عام
محمد ياسين الرگيبي	باحث بسلك الدكتوراه/ قانون عام
حسن العلوي	باحث بسلك الدكتوراه/ تخصص القانون العقاري
فاطمة الزهراء رماش	باحثة في علم النفس
أمين الطاهري	باحث بسلك الدكتوراه/ قانون خاص
سلمى الوارتي	باحثة في القانون الخاص
وجدان هليشو	باحثة في علوم الاقتصاد
الجيلالي الأخضر	باحث بسلك الدكتوراه تخصص العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والشرعية والتدبير
عبد المجيد المسكيني	دكتور باحث في العلوم الشرعية
بنعيسى رماش	باحث في علوم الشريعة

مجلة علمية محكمة: رقم الإيداع القانوني PE00402024 _ ISSN 2830-6350

الفـــهـــرس

مقالات العلوم الإنسانية باللغة العربية

الاسم	العنوان	الصفحة
يونس السريفي	المجتمع والدين: الزاوية الصديقية قراءة في مسار	10
عزيز زروقي	إسقاطات تاريخية على قضايا الراهن في الدراما التلفزيونية	50
عبد العزيز شهبي	دور الحكام في تطوير الحركة العلمية بالأندلس خلال القرن الثالث هجري	78
_ داود الهكيوي _ عبد العاطي الزياني	دور "الحلم" الأندلسي في أشكلة مصير ابن زريق البغدادي	85
خالد عكي	السياسة المغربية في مجال الهجرة: السياق والمرجعيات	99
خالد بورقادي إدريسي	أنماط المتلقي في النقد العربي القديم	117
موراد حرمان	مسار تطور الرواية المغربية	126
محمد شعبان	انتظارات السكان وسؤال التنمية الترابية في مدينة تازة	138
الزهرة خروبي	إصدارات الصكوك خلال 2019/ 2021 الواقع والأهداف الخليج العربي وبعض الدول الآسيوية نموذجا	156
عبد الله ابيدار	التعلم الذاتي بالمدرسة الابتدائية	172
الزهرة خروبي	حكامة الدولة والتمكين الاقتصادي: العلاقة والمحددات	193

محمد الكريمي	**الإيواء السياحي بمدينة فاس بين تعدد الاكراهات وضرورة تطوير الخدمات**	**213**
نجاة لبيض	**قراءة في كتاب "اللسانيات الأحيائية: بحث في الأسس الجزيئية والعصبية والتطورية للملكة اللغوية" للدكتورة رشيدة العلوي كمال**	**224**
أحمد مفهوم	**أحكام بيع الصفقة في الفقه المالكي**	**237**
ازماون محمد	**النظريات السيكولوجية المفسرة للتوحد: تحليل شامل وتطبيقات عملية**	**252**
الحسين بومطا	**القصد الجنائي في الشريعة الإسلامية**	**262**
حسن حميم	**الثقافة والهوية في الصحراء المغربية**	**284**
حسن مسعودي	**ممارسة الشباب القروي للأنشطة الفلاحية رهان حقيقي للتنمية القروية نموذج دوار أيت يحيى واعمر وتعاونية ويسلان بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان.**	**293**
سعد الخالقي	**مظاهر الإصلاحات الإدارية خلال العهد السعدي**	**312**
سعيد أبناي	**المضمر القرآني** **بحث في آليات اشتغال المضمنات القرآنية وخصائصها الخطابية**	**324**
سعيد الكراس	**منظومة القيم في منهاج مادة التربية الإسلامية – كتاب "في رحاب التربية الإسلامية"**	**338**
عبد العالي كحيل	**المذهب العقدي عند الإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت:790هـ) من خلال كتابه "الاعتصام"**	**355**
عبد اللطيف أحرشاو	**الديمقراطية وعمليات التنمية: دراسة للعلاقة والتفاعلات الجدلية**	**369**
عبد المجيد المسكيني	**التصرفات النبوية الخاصة به ﷺ (الخصائص النبوية) وتطبيقاتها الفقهية**	**378**
عمر الجامعي	**الثورات الإصلاحية بالعالم العربي بين الإخفاق والنجاح "تجربة محمد علي في مصر نموذجا"**	**399**
محمد الغمروسي	**البوليفونية في الخطاب الروائي:** **دراسة نظرية**	**406**
محمد صالح لحميدي	**المنتوج السياحي وإشكالية التسويق بجهة الداخلة وادي الذهب؛ الواقع والمأمول**	**419**

محمد علالي	**أهمية المعنى في تحديد مفهوم الجذر في نظر النحاة واللغويين العرب القدامى**	**435**
مونية وكيل	**الفعل السياسي بين مشاركة الشباب والأحزاب السياسية: "ما هو كائن" و"ما ينبغي أن يكون".**	**444**
ميلود سوالمة	**أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدرس الجغرافي**	**453**
نادر محمد	**الوثائق المصاحبة لمنهاج التربية الإسلامية: دراسة وصفية تقويمية**	**461**
عبد المحسن المساتي	**"إسهامات الغزالي في مجال التربية والتعليم"**	**471**
_ إلهام السُوسي _ عادل حدية _ هشام شعايبي	**المجالات الغابوية بالريف: بين إكراهات التدهور والحفاظ على البيئة (المغرب)**	**488**

مقالات العلوم القانونية باللغة العربية

الاسم	العنوان	الصفحة
نور الدين الحلاوي	**قراءة في القانون رقم 21.96 المغير والمتمم للقانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة "سياق التنزيل وملامح التغيير"**	**510**
مراد الزعيم	**عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة " دراسة على ضوء مشروع قانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة"**	**518**
لبنى ايت لعسري	**الرقابة على دستورية القوانين**	**538**
عبد الرزاق ادبج	**لمحة عن تعدد الزوجات بين الشرائع السماوية والوضعية**	**551**
رشيد أفروخ	**منازعات إنتخاب أعضاء الجمعية العامة للغرف المهنية**	**568**
ابراهيم خليل الضاضي	**دور الرقمنة في تجويد العمل الإداري**	**580**
التزاني نورالدين	**تقنيات صياغة الحكم القضائي الإداري وإشكالات تنفيذه**	**594**

سفيان التاقي	**نجاعة الأجهزة الإدارية في تفعيل آلية المصالحة في نزاعات الشغل الجماعية**	**617**
أشرف المشرفي	**الكتابة الإلكترونية كوسيلة للإثبات في النزاعات الاستهلاكية**	**627**
جميلة الهبري **جنان الساعيد**	**الهيئات الرقابية على البنوك التشاركية ودورها في تحقيق التنمية**	**637**
حمو بويكروان	**تحصيل الديون الجبائية** **بين امتيازات الإدارة الجبائية وضمانات الملزم**	**652**
رضوان تاشفين	**الحياة السياسية بالجزائر منذ الحراك الاحتجاجي**	**662**
زهير البوشبتي	**طرق تبليغ الإنذار في تحصيل الديون العمومية وإشكالاته**	**669**
عصام منصور	**صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية كآلية لتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية بالمغرب؛ تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل**	**677**
عمران بوسلهام	**خصوصيات الأهلية في العقود الإلكترونية**	**703**
محمد بن داود	**الرأي الاستشاري في ميدان التعمير بين إلزامية أحكام النص القانوني وتجاوزات الممارسة العملية** **- دراسة تحليلية في ضوء العمل والاجتهاد القضائيين–**	**715**
معاذ البراهمي	**آثار التحولات الاقتصادية على نظرية عيوب الإرادة**	**728**
منى جباري	**مدى نجاعة المرحلة قبل القضائية والمرحلة القضائية** **في حماية الأجير المصاب بحادثة شغل**	**741**
رشيد لطفي	**الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب 2026** **وتحديات الذكاء الاصطناعي**	**759**
محسن الأجرومي	**قراءة في محددات السلوك السياسي بالعالم القروي على ضوء انتخابات 2021**	**766**
عبد النور قندسي	**عقد التوطين ومساطر صعوبات المقاولة**	**780**

مقالات باللغة الفرنسية

Nom	Titre	Page
Saad Bouaz	**Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle près la justice**	**792**
OUBACHIR RAFIK	**Internet et la société de l'information**	**814**
Saad Bouaz	**La référence constitutionnelle et juridique de la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle**	**827**
Nhili Marwa	**La justice numérique marocaine et l'intelligence artificielle : Quels défis et quel avenir ?**	**843**
Saad Bouaz	**Réglementation juridique de la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle**	**854**
KHALID KANDISS	**GOUVERNANCE D'ENTREPRISE: LE RENFORCEMENT DE LA TRANSPARENCE A TRAVERS LA DIFFUSION DE L'INFORMATION**	**868**
Salma Benlemaallem	**L'opportunité du choix des pactes d'actionnaires entre les instruments conventionnels d'aménagement des sociétés anonymes**	**891**
Salma Bensalem	**LA RÉPARTITION DES ACQUETS PATRIMONIAUX EN CAS DE DÉSUNION AU MAROC**	**905**
SAIDI Bouchra	**Criminalité contemporaine en assurance terrestre Droit pénal des assurances**	**912**
_ARICHE Aouattef _ENNAJAR Omar	**L'effectivité du principe de sincérité et gouvernance financière : Etude des limites et des perspectives**	**939**

مقالات باللغة الإنجليزية

Nom	Titre	Page
Saad Bouaz	**Use of artificial intelligence in the judicial system**	**992**
_Lamzira Fatima Zahra **_Houat Nassira** **_Moad Benyahia**	**The Employment of the Three-functions Approach in Moroccan Medical InterviewsA case study, UHC Oujda**	**1006**
Imad Hamdanat	**Investigating the Correlation between Receptive Vocabulary Knowledge in French and English among Moroccan EFL Learners**	**1025**

دور الرقمنة في تجويد العمل الإداري

The Role of Digitization in Improving Administrative Work

ابراهيم خليل الضاضي

دكتور في القانون العام والعلوم الإدارية (المغرب).

عضو بالرابطة المغربية للبحث العلمي والحق في الصحة.

عضو بمركز الوسيط الدولي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية وعضوا باحثا بفريق البحث في القانون العام والعلوم الإدارية بالمركز.

البريد الإلكتروني: Dhadhiibrahim@gmail.com

ملخص:

إن تفعيل النظم المعلوماتية في الهياكل الإدارية سيؤدي إلى إحداث تحولات تنظيمية، كتخفيض عدد المستويات الإدارية وتغيير في الوظائف من خلال تمكين المرتفق من الحصول على الخدمة الإدارية من أي مكان وفي أي وقت بطريقة سهلة وميسرة دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المعنية.

هذا التوجه الجديد أفرز عدة خصائص ميزت التعامل الإلكتروني في العلاقة بين الإدارة والمرتفقين وتحديد لائحة الوظائف والأنشطة والأماكن الموضوعة رهن إشارة الإدارة للقيام بالمهام المنوطة بها، وقواعد أمن المعلومات، وحماية البيانات.

إن التأسيس لهذا المفهوم الحديث والعصري للإدارة أضحى يأخذ حجما ودلالة أكثر شمولية ويتعلق الأمر بالتحديث الوظيفي، الذي فرض إدخال وتطبيق أنظمة وطرق وتقنيات جديدة، بهدف الرفع من مردودية وجودة الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية لعموم المواطنين، وإقامة مناخ مناسب للتجديد وإعادة تنظيم الهياكل والاختصاصات

الإدارية، استجابة للظروف العادية والاستثنائية، من خلال إمكانية تطبيق الرقمنة لاستمرارية هذه المرافق في أداء خدماتها الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة - جودة الخدمات - تبسيط المساطر - تحديث الهياكل - عصرنة الإدارة – الترشيد والعقلنة – الشفافية الإدارية – محاربة الفساد.

Summary:

The activation of information systems within administrative structures will lead to organizational transformations, such as reducing the number of administrative levels and changing job functions by enabling users to obtain administrative services from anywhere and at any time easily and conveniently, without the need to visit the relevant administration.

This new approach has resulted in several characteristics that distinguish electronic interaction in the relationship between the administration and users, including the definition of the list of jobs, activities, and locations available to the administration for carrying out its tasks, as well as information security rules and data protection.

Establishing this modern and contemporary concept of administration has become increasingly comprehensive. It involves functional modernization, which has necessitated the introduction and application of new systems, methods, and techniques to improve the efficiency and quality of services provided by public facilities to the general public. It also aims to create a suitable environment for innovation and the reorganization of administrative structures and competencies, responding to both ordinary and exceptional circumstances through the possibility of applying digitalization to ensure the continuity of these facilities in performing their administrative services.

Keywords: Digitalization - Quality of Services - Streamlining Procedures - Structural Modernization - Modernization of Administration - Rationalization and Optimization - Administrative Transparency - Combating Corruption.

المقدمة:

إن إدماج تكنولوجيا المعلوميات في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية من الأولويات التي رافقت دخول المغرب عالم الثورة الرقمية أواخر القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن شهدت رقمنة الإدارة العمومية عدة مخططات واستراتيجيات لمواكبة التنزيل السليم له، وتحقيق الغايات المنتظرة.

لذلك كان من الضروري أن يفتح المغرب أوراشا مهمة من خلال مواكبة البعد الرقمي في تطوير الإدارة، وبالتالي تجاوز الثقافة البيروقراطية.

وتجاوزا للاختلالات والأعطاب التي طالت الإدارة العمومية، عمدت السلطات المغربية تبني مشروع الإدارة الإلكترونية، نحو رقمنة الخدمات الإدارية وترشيدها وتحسين فعاليتها، عبر إعادة هندسة إدارة الموارد البشرية، والانتقال من النمط التقليدي للإدارة إلى العصرنة والتحديث، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتفعيلها إلكترونيا، وبالتالي تحقيق الكفاءة والأداء المستمر بأقل التكاليف.

وعلى هذا الأساس، أكد العاهل المغربي في عدة مناسبات بضرورة تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق[1]، والتيسير على المواطنين وتخفيض الجهد المطلوب للمعاملات دون تعقيد للمساطر الإدارية.

وللاستفادة من كل تلك المزايا، فقد أصبح لزاما إيجاد نوع من التنسيق والتواصل وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الإدارية، لضمان انفتاح الإدارة على محيطها وتقليص المسافة التي باتت تفصلها عن مرتفقيها.

وتجدر الإشارة، أن رقمنة الإدارة العمومية، لا يعني بالضرورة إلغاء الموارد البشرية، ولكنها تفتح المجال أمام إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في المفهوم الإداري والفني للموظف العمومي[2]، وهو ما يؤسس لطرق أخرى في

[1] - مقتطف من نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة لسنة 2016.

[2] - Larbi TAMNINE, Contribution de l'e RH à la modernisation de la fonction ressources humaines dans l'administration publique : Le cas du Maroc, Revue Marocaine de Gestion et d'Economie N° 6, janvier-juin, 2016, p 132.

اختيار الموظفين وتعيينهم، حسب قدراتهم ومهاراتهم لإنجاز التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية بشكل مستمر ولا متناهي([1]).

وعلى هذا الأساس، اتخذ المغرب خطوات سباقة من أجل اعتماد تكنولوجيا المعلوميات كرهان للتطوير الإداري، حيث تعتبر سنة 1995 بداية العلاقة مع التكنولوجيا، حيث شهدت إدخال الإنترنيت إلى المغرب، وتوالت مع وضع البرنامج التنموي لتكنولوجيا المعلوميات والاتصال سنة 1997، حيث تم إحداث أول بوابة إلكترونية استهدفت إدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة.

كما اعتمد المخطط الخماسي الذي أفضى سنة 2001 لصياغة النسخة الأولى من استراتيجية المغرب الإلكترونية والتي هدفت إلى تعميم الإدارة الإلكترونية على جميع الادارات العمومية .

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي حتمية فرضتها التغيرات العالمية وضرورة التخلص من مظاهر القصور، من خلال تأقلم مهام الإدارة مع تحديات العصر، وتمكين المرافق العمومية من ممارسة مهام استراتيجية تؤهلها لولوج العصرنة والحداثة([2]) نحو تبسيط المساطر وتحديث الهياكل وتجويد العمل الإداري، وكذا الانفتاح على مختلف المتعاملين مع الإدارة والاستجابة لتطلعاتهم.

وعليه سنتطرق في هذه الدراسة إلى دور الإدارة الرقمية في تبسيط المساطر الإدارية (المطلب الأول)، ثم دورها في محاربة الفساد وتكريس الشفافية الإدارية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: لإدارة الرقمية أداة لتبسيط المساطر الإدارية

من أهم الاختلالات التي تعاني منها الإدارة المغربية، تعقد المساطر وتعددها، وهو ما يضعف من فعالية المرفق العمومي ومردوديته.

ففي خضم هذه الأعطاب أصبح التنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية التي تقدم نفس الخدمات للجمهور، إحدى السبل المهمة لتبسيط المساطر والإجراءات، وخلق دينامية جديدة داخل الإدارات العمومية([3])، بهدف تجاوز التكرار

[1] - Driss BOUZAFFOUR, L'administration électronique au Maroc, Revue marocaine d'administration locale et de développement n° 76-77 Novembre-Décembre, 2007, p 95.

[2] - عبد الغني اعبيزة، سياسة التحديث الإداري بالمغرب –دراسة قانونية ومؤسساتية، مطبعة دار القلم، الرباط، الطبعة الثانية، سنة 2011، ص 3.

[3] - Sauret JACQUES, « Efficacité de l'administration et service à l'administrative : Les Enjeux de l'Administration Electronique », Revue Française d'administration publique, N° 110, 2004.

وضياع الوقت، عبر توحيد الوثائق الإدارية وإلغاء غير الضروري منها، ودمج المتشابه، اختصارا لوقت المستفيد من الخدمة العامة([1]).

فالإجراءات والمساطر الإدارية هي وسائل قانونية وتنظيمية تتبعها الإدارة في تنفيذ السياسات العامة، ذلك أن العمل الإداري لا يمكن تصوره في إطار العشوائية والارتجالية، إلا أنه وفي إطار سوء فهمها، تتحول هذه الوسائل إلى غايات في حد ذاتها، مما يؤدي إلى عدم فعالية الجهاز الإداري في خدمة متطلبات التنمية([2]).

إن التحولات المتراكمة التي طرأت في الماضي غيرت من وظيفة الدولة الدركية المتمثل في حفظ النظام العام، وجعله متجاوزا بسبب الأدوار الجديدة التي أنيطت بها، هذا التغيير في الأدوار جعل المساطر والإجراءات التقليدية غير ذات معنى في ظل إدخال مفاهيم حديثة كالتواصل والفعالية والتشاركية، لما توفره من فرص ترسيخ الديمقراطية الإدارية.

والجدير بالذكر، أن تغيير الإجراءات والمساطر في سياق إلكتروني هو مجموع العمليات الجزئية المركبة والمرتبطة فيما بينها لتشكيل النشاط العام الهادف إلى تنمية النسق الإداري للدولة، اعتبارا للضرورة الوطنية واحتياجات البلاد([3]).

وإذا كانت المسطرة الإدارية بمثابة موجة وضابط للعلاقات بين الإدارة ومحيطها، فالواجب يتطلب الانسجام والتكيف مع مختلف التحولات التي تعرفها هذه العلاقة خصوصا مع تطور المشهد الإعلامي وتفعيل دور المجتمع المدني، واتساع دائرة مطالب المرتفقين([4])، مما جعل المساطر الإدارية تواجه واقعا جديدا يتمثل في ظهور مخاطبين جدد، الشيء الذي خلق الهوة بين الإدارة والواقع المجتمعي، كرستها ظاهرة الشكلانية والتعقيد المفرط الذي أطغى على الإدارات المغربية.

وفي هذا السياق، فإن مسايرة التطور التكنولوجي وعصرنة الإدارة، جعل هذه الأخيرة مضطرة للانفتاح على محيطها بالنظر لضرورة وحتمية عنصر المشاركة.

---

[1] - زياني إبراهيم: "محاور الإصلاح الإداري نحو معالجة جديدة لقضايا الإدارة العامة"، مجلة الشؤون الإدارية، السنة الثانية، العدد الرابع، سنة 1985، ص 15.

[2] - عبد الله شنفار: "الإدارة المغربية ومتطلبات التنمية، دراسة سوسيو قانونية وتحليلية"، منشورات، م.م.إ.م.ت سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 19، سنة 2000، ص 62.

[3] - Jean-Caude SAVIGNAC : Simplification Administrative et Amélioration des relations entre l'administration et le public, Revue Administrative N° 199, Année 1981, p 78.

[4] - Charles DEBBASCH : Introduction à l'étude de l'administration devant les transformations éco, soc contemporaines dans les pays Européen d'administration publique T 1, 1978, p 12-14

فإذا كان التسيير الداخلي إحدى أسس المفهوم التقليدي للمسطرة الإدارية، فإن الفعالية وجودة التسيير وتحسين نوعية العلاقة مع المرتفق هي من ضمن أولويات المفهوم الحالي للمسطرة الإدارية، وبالتالي فإدخال الرقمنة كأسلوب حديث للإدارة العمومية سيساعدها على تحقيق أهدافها والتخفيف من حدة البيروقراطية وإرضاء الجمهور بأقل التكاليف.

وعليه، فالإدارة المغربية مطالبة اليوم من أي وقت مضى بإعادة النظر في قوانينها ومساطرها ومحاربة النمطية والشكلية وبطء الإجراءات الإدارية وتطهير المسالك وتحقيق السرعة، وإنجاز العمليات الإدارية بالشكل الذي يسمح لها أن تكون في مستوى التنظيمات الجديدة.

ضمن هذا المنظور، فإن ورش إصلاح الإدارة وتحديث الوظيفة العمومية الذي اعتمدته الحكومة المغربية يرمي إلى جرد ومعالجة المسارات والمساطر المتبعة والمتدخلين المعنيين، ومسالك الاتصال والإعلام والآجال ومختلف الاستمارات والمطبوعات وكذا الوثائق المطلوب من المرتفقين الإدلاء بها.

وتندرج هذه الاهتمامات ضمن مسلسل تحديث جهاز الدولة وتقوية القدرات التدبيرية للإدارة العمومية، كما أنها تنسجم مع التوجهات التي ارتكز عليها ميثاق حسن التدبير الرامي إلى عقلنة التصرفات الإدارية.

إن رقمنة المساطر الإدارية لابد بالإضافة إلى تحسين وتسهيل الوصول إلى الخدمات العمومية، بأن تراعي مبدأ المشروعية المتمثل في احترام القوانين الجاري بها العمل، وألا تؤثر على فعالية ومردودية الإدارة من جهة، دون أن تخلق متاعب جديدة بالنسبة للمرتفقين من جهة ثانية.

وعليه فتبسيط المساطر الإدارية إلكترونيا يمتاز بالخصائص التالية:

الفقرة الأولى: تخفيض التكاليف

ذلك أن أداء الخدمات بالطريقة الإلكترونية يكون أقل تكلفة بكثير عن أدائها بالطريقة التقليدية اليدوية([1])، وهو هدف يخدم مصلحة المرتفق والإدارة على حد السواء:

❖ **فيما يخص مصالح المرتفق**: فالإدارة الإلكترونية تمكنه من تقديم الطلب والحصول على الخدمات الإدارية المتوفرة، دون الحاجة إلى تنقله إلى مقر الإدارة، فهي وسيلة لتوفير الوقت والجهد والمال.

[1] - سعيد عباس وحمزة الخفانجي: "الحكومة الإلكترونية، الأبعاد النظرية وآليات التطبيق، دراسة تطبيقية حول استخدام الحكومة الإلكترونية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2010، العدد 23، ص 53.

وللوصول إلى هذا المبتغى عملت الدولة على تطوير علاقة الشراكة في مجال تكنولوجيا المعلوميات والاتصال، عن طريق تفعيل دور المؤسسات الوطنية ذات الارتباط بتقييم وتتبع مدى اندماج المؤسسات والإدارات العمومية في التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة.

وهكذا فالإدارة الإلكترونية تتيح مكننة المساطر الإدارية من رخص وشواهد ونماذج الطلبات والاستمارات التي يجب تعبئتها بعناية للحصول على الخدمات المطلوبة، إضافة إلى إتاحة المرتفقين تلقي شكاياتهم على شبكة الإنترنيت، الأمر الذي يترتب عنه تقريب الإدارة من المواطنين، كما يعمل على تقزيم المسافة والمكان والوقت والتكلفة المادية([1]).

❖ **فيما يخص الإدارة**: فتقديم خدماتها بهذه الطرق من شأنه التقليل من عدد الموظفين، وخفض التكلفة المادية بتوفير أماكن استقبال المرتفقين، وبالتالي الزيادة في المردودية والسرعة في التعامل مع المواطنين، عبر تمكين الموظف الواحد مهمة إنهاء الخدمة المطلوبة وتقديمها للمرتفق دون الرجوع إلى رئيس الإدارة، وذلك بمراجعة قاعدة البيانات المعدة سلفا في إدارته والتي تعد بمثابة تفويض للموظف يتخذ قراره على أساسها.

إن المتغيرات الجوهرية التي فرضتها التكنولوجيا الحديثة داخل الإدارة العمومية، فرضت توجها جديدا على الموظفين عبر تبني آليات وقواعد عصرية تنظم العلاقات التفاعلية بينهم وبين الإدارة، الشيء الذي سمح لهم بمتابعة وضعياتهم الإدارية من جهة وتنظيم عملهم المهني من جهة ثانية، مع إتاحة الحق بتقديم الشكاوى إلى الجهات المختصة في حالة التعسف في حقه، مما يطور أداء الإدارة وأساليب تنظيمها([2]).

وإذا كان قانون الوظيفة العمومية يحدد مهام وواجبات الموظف العمومي في ظل الإدارة التقليدية عبر أداء مهامه بنفسه، فإنه في ظل النظام الوظيفي الإلكتروني يجب العمل بنفس المبدأ ومباشرة الأعمال من طرف الموظف بنفسه ولا يجوز له إنابة غيره في القيام بذلك.

لذلك يجب على الموظف الالتزام بدخول النظام الخاص به ليتمكن من قراءة الملفات التي له صلاحية الدخول إليها والاطلاع على مضمونها أو التغيير فيها حسب الصلاحيات الممنوحة له، والاطلاع أيضا على البريد المرسل إليه من

[1] - رزوق عبد الحكيم، المعلوميات ورهان تحقيق التحديث الإداري والتنافسية والاقتصادية بالمغرب، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، طبعة 2014، الصفحات 40-41-42.
[2] - داوود عبد الرزاق الباز، الإدارة العامة: الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مركز البحوث، التكوين، السنة 2008، ص 239.

طرف الرئيس الإداري المباشر، ليتمكن من إنجاز المعاملات وإرسالها إلى الجهات المعنية حسب سياقات العمل المتبعة([1]).

وعلى هذا الأساس فإن الرهان على الرقمنة لتطوير العمل الإداري، وتزايد الاعتماد على استعمال التقنيات الحديثة للولوج إلى الخدمات العمومية وتسريع وثيرة العمل الإداري، أضحى يطرح إشكالية الحماية القانونية الناتجة عن استخدم الحاسب الآلي، ونوعية الضمانات القانونية الممنوحة للموظفين العموميين، وبالتالي ضرورة تحيين الترسانة القانونية التي تؤطر مجال الوظيفة العمومية حفاظا على حقوق الموظف العمومي، حتى يستطيع أداء مهامه بكل كفاءة واحترافية بعيدا عن التردد والعشوائية.

ذلك أن تعزيز كفاءة الموظف العمومي وتكييفها مع التطورات الدولية في مجال النظم المعلوماتية، يتطلب ضمان الحقوق التي تساعدهم على الاندماج الفعال في التوظيف الإيجابي لتكنولوجيا الاتصال داخل الإدارة العمومية عن طريق:

- ✓ توفير الآليات التقنية الضرورية داخل مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية حول تقنيات تدوين وتبسيط المساطر الإدارية، وتنمية المهارات الذاتية للموظفين العموميين، لاسيما في الميادين المرتبطة بتكنولوجيا المعلوميات([2]).
- ✓ إشراك الموظف العمومي في كل مراحل تفعيل الإدارة الإلكترونية.
- ✓ توضيح الاختصاصات الموكولة للموظف في ظل التعامل مع الوسائط الإلكترونية الحديثة.
- ✓ إعادة النظر في مفهوم السر المهني، وحدود مسؤولية الموظف العمومي عن الإجراءات الصادرة عن الأجهزة الإلكترونية المبرمجة مسبقا.

وليس تخفيض التكاليف، هو الميزة الوحيدة التي تدفع إلى تبني المساطر الإلكترونية وإنما هناك ميزة أخرى لا تقل أهمية وتتمثل في ربح الوقت.

الفقرة الثانية: ربح الوقت

ذلك أن الإدارة الإلكترونية تساهم في صياغة ثقافة جديدة تأخذ بعين الاعتبار أهمية عامل الوقت وعدم هدره، من خلال السرعة في الاستفادة من الخدمات الإدارية.

وفي هذا الإطار، نص القانون 55-19 على تحديد الآجال القصوى، التي يتعين على الإدارة الالتزام بها أثناء معالجة طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية([1]).

[1] - صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، دار النشر والقانون، المنصورة، مصر، السنة 2014، ص 69.

[2] - عامر ابراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، السنة 2015، ص 135.

إن ترشيد الوقت والحرص على عدم ضياعه من الأولويات التي جاء بها قانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر العمومية الذي جعل من معيار الإنجاز الحقيقي هو تنفيذ العمل عن بعد، وليس مجرد ذهاب الموظف إلى مقر العمل لمدة ثمانية ساعات متواصلة لتنفيذ مهامه، إذ يمكن إنهاء الخدمة مع الإدارة تجاه طلبات المرتفقين في دقائق محدودة بواسطة شبكة الإنترنيت، وذلك بدخول الفرد على الخط مباشرة، وعدم اضطراره الوقوف في صفوف الانتظار وتكبد عناء التنقل([2]).

وفي إطار إحدى الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي سنة 2005، أن تعميم رقمنة المساطر الإدارية وإجراء الخدمات على الخط سيوفر 100 مليون ساعة سنويا، وأفادت نفس الدراسة أن ولوج الخدمات عبر الإنترنيت يمكن من ربح 69 دقيقة بالنسبة للفرد، و61 دقيقة بالنسبة للمقاولات، على عكس إجراء هذه العمليات بشكل حضوري وشخصي، إلى مقر الإدارة العمومية([3]).

من هنا يتضح، أن تقريب الإدارة إلى عموم المرتفقين يقتضي بالدرجة الأولى أن تكون قادرة على تقديم خدماتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع الوثائق الإدارية ومختلف البيانات والاستمارات على الخط، ليكون الاتصال بين المرتفق والإدارة ميسر عبر الشبكة دون الحاجة إلى التنقل إلى الإدارة، وهذا ما جعل ربح الوقت وتخفيض التكاليف ما يميز الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: محاربة الفساد وتكريس الشفافية الإدارية

إن تخليق المرفق العام يشكل أحد المحاور الأساسية في برنامج إصلاح الإدارة وتطهيرها من مختلف مظاهر الفساد الإداري والذي استلهمت مبادئه من التوجهات المولوية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية حول دعم الأخلاقيات بالمرفق العمومي، والتي أكدت على الالتزام بالأخلاق الحميدة والإخلاص الجدير بالشأن العام والمصلحة العليا، على النحو الذي يقتضيه الاختيار الديمقراطي في دولة الحق والقانون([4]).

---

[1] - الباب الخامس من الظهير الشريف رقم 1.20.06 الصادر في 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020)، بتنفيذ القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

[2] - من بين المساطر المطبقة عن بعد على سبيل المثال نجد الشباك الإلكتروني لطلب الوثائق الإدارية الذي يعد من الخدمات المهمة التي تقدمها الإدارة الإلكترونية للمواطنين، وقد تم اختيار مدينة الرباط كنموذج لتطبيق تجربة الشباك الإلكتروني لطلب وثائق الحالة المدنية، والذي افتتح في وجه العموم ابتداء من سنة 2012 من خلال الموقع الإلكتروني www.watiqua.ma

[3] - Rapport sur le développement des télécommunications CIC dans le monde, 2006, p 24.

[4] - الندوة الوطنية "دعم أخلاقيات المرفق العام" المنظمة من طرف وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري يومي 29 و30 أكتوبر 1999، تم الإطلاع على الرسالة في البوابة الوطنية للجماعات الترابية، تاريخ الزيارة 10-07-2021 على الساعة 10:00.

فالإدارة اليوم تواجه بحكم موقعها، بالإضافة إلى التزاماتها التقليدية تحديات جديدة تفرضها العولمة والتنافسية والتطور التكنولوجي، مما يستلزم أن تكون أكثر سرعة وشفافية في تقديم خدماتها، وأكثر تشبثا بالأخلاق التي ينبغي أن تسود علاقاتها ومعاملاتها، بالإضافة إلى وجوب توخيها الترشيد والعقلنة في تدبير الموارد المتاحة لديها.

لذلك كان من الضروري التفكير في تحسين صورة الإدارة المغربية عبر البحث عن الآليات والميكانيزمات الجديدة لضبط المسار الإداري، وتحديث الهيكلة العامة للمرافق العمومية في إطار برنامج عصري ينبني على الإدارة الإلكترونية كخيار لا بديل عنه في مسلسل التغيير الذي تسعى إليه الحكومة المغربية، نظرا لدورها الفعال في تكريس الشفافية ومحاربة الفساد وكل الاختلالات المستشرية بالإدارة العمومية.

الفقرة الأولى: دعم الشفافية الإدارية

انسجاما مع مبادئ تحديث الوظيفة العمومية، وبهدف خلق أسلوب جديد يعتمد الجودة في خدمات الإدارة، وتكريس الثقة بين المرفق العمومي والمرتفق، بادرت السلطات العمومية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف تكريس الشفافية الإدارية، وتجاوز المفاهيم القديمة المتسمة بإخفاء البيانات تحت ذريعة سرية الوثائق الإدارية([1]).

هذا ويمكن القول، أن الإدارة الرقمية أضفت قدر من الشفافية على عمل الإدارة عن طريق توفير المعلومات الدقيقة والواضحة في وقتها مع إتاحة الفرصة للجميع للاطلاع عليها والاستفادة منها في الوقت المحدد، ومن جهة أخرى إشراك المواطنين في صياغة القرارات الإدارية، مما يسهل استيعابهم لتلك القرارات وتنفيذها، فهي إمكانية مهمة لتوسيع دائرة المشاركة والرقابة والمساءلة من أجل تقليل الهذر والتبذير ومحاصرة الاختلالات.

هذا بالإضافة إلى تمكين المواطنين من التفاعل مع الإدارة والإدلاء بمقترحاتهم وآرائهم وأخذها بعين الاعتبار لمواكبة التغيرات الحاصلة.

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج الدور الفعال للرقمنة في تكريس ودعم شفافية المعاملات الإدارية من خلال ما يلي:

- خلق ثقافة مجتمعية جديدة تقوم على أساس استفادة المواطن من خدمة معينة وفق شروط وإجراءات واضحة دون الحاجة إلى الوساطة أو المحاباة أو تقديم الرشوة للوصول إلى الخدمة المطلوبة([1]).

[1] - محسن الغنوي، تنمية موقع المرتفق وإكراهات تحديث الإدارة المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة الإدارة والتنمية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة 2007، ص 86.

- القضاء على السرية والضبابية التي يمكن أن تطبع عمل الإدارات العمومية، وهو الأمر الذي يسهل عملية قبول وتنفيذ القرارات من قبل المواطنين، وتكريس ثقة أكبر بينه وبين المرفق العمومي، وبالتالي تحقيق الإدارة المواطنة([2]).
- عقلنة العمل الإداري سواء تعلق الأمر بالإعلان عن التوظيف أو مباراة مهنية، أو صفقة عمومية أو مساطر إدارية، فهنا الإدارة ملزمة بنشر الشروط والآجال والمعايير المعتمدة لتقدم المعني بالأمر بالترشح في الموضوع وذلك من خلال الولوج إلى البوابة الإلكترونية الموضوعة رهن إشارة المرتفقين([3]).
- تقليص هامش السلطة التنفيذية للمسؤول الإداري في احتكاره للمعلومات، وإتاحة الحق للمواطن في الإعلام والاطلاع وتتبع سير عمل المرفق العمومي، مع ضمان توضيح دقيق للإجراءات والمساطر الواجب التوفر عليها وتتبعها لتقديم طلب الاستفادة من الخدمة الإدارية مع شرح ما إذا كانت مجانية أم لا.
- نشر الإدارة للبيانات والإحصائيات عن حجم المنجزات المتبعة مع ضرورة تحيينها من وقت لآخر، وذلك للتأكد من مدى تفعيل الأوراش المنجزة ومدى رضا المواطن ومختلف المتعاملين من نجاعة الخدمات المقدمة من عدم تحقيقها الأهداف المرجوة.

الفقرة الثانية: محاربة الفساد الإداري

تعد مسألة الفساد الإداري أو ما يسميه البعض بالفساد البيروقراطي من الأعطاب الجوهرية القلقة والدائمة بالإدارات العمومية، فهي مختلف الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظف العمومي أثناء تأديته لمهام وظيفته، ولعل ما يجسد هذه الحقيقة بالإدارة المغربية سلسلة التقارير الإنذارية الصادرة عن المؤسسات الرسمية والهيئات الوطنية.

ونظرا لعدم فعالية النصوص القانونية والتشريعية للتصدي لتلك الاختلالات ومحاربتها، برزت الإدارة الرقمية كآلية لتكريس المساءلة والمحاسبة وتنفيذ القانون بشكل فعلي.

---

[1] - محمد نبيل السريفي، الإدارة الإلكترونية بالمغرب ورهان التنمية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة الإدارة والتنمية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2007، ص 152.

[2] - بالرجوع إلى الفصل 27 من الدستور الحالي نجده منح للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، شريطة ألا تمس بالحياة الخاصة للأفراد أو التي تمس بالحياة والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

[3] - كمال ناجي، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارة العمومية المغربية، واقع وآفاق، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة القانون الإداري، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، السنة 2003، ص 17.

لهذا كان من واجب السلطات العمومية المغربية الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، واستغلال الإمكانيات الهائلة التي توفرها الإدارة الرقمية بغية الحد من استشراء الفساد في الإدارات العمومية[1].

ولعل أهم هاته الإمكانيات، توفير مواقع إلكترونية لكل قطاع قصد تقديم شكايات أو معلومات عن عمليات الرشوة أو الابتزاز التي قد يتعرض لها المرتفق مع إمكانية ذكر اسم الموظف والإدارة وقيمة المبلغ ونوع الخدمة الإدارية، على أن يبقى اسم صاحب الشكوى سريا.

وعلى هذا الأساس، يمكن للمشرفين على المواقع الإلكترونية، تحديد مناطق حمراء خاصة بالرشوة، عبر مقارنة معدل الرشاوى مع أرقامها، للتأكد من صدقيتها واستبعاد المعلومات المبالغ فيها والغير المنطقية، في أفق تدوين معلومات دقيقة وقريبة من الواقع وإيصالها إلى السلطات المعنية بالتحقيق، قصد استئصال معضلة الفساد من الإدارات الأكثر تداولا للرشوة، خاصة التي لها علاقة مباشرة بشكل يومي مع المواطنين كإدارة الجمارك، مديرية الضرائب، والمحافظات العقارية والجماعات الترابية[2].

ورغم إعلان بعض القطاعات الوزارية في المغرب عن مبادرة إنشاء خط أخضر للتبليغ عن أعمال الرشوة[3]، إلا أنها تبقى إجراءات غير ملموسة بهذا الصدد[4].

من خلال ما سبق، تكمن أهمية الرقمنة ودورها في تحديث التدبير العمومي وتكريس قيم الشفافية ومحاربة الفساد، عن طريق تغيير السلوكيات والعقليات، التي تتطلب جودة القوانين من أجل مرفق عمومي فعال وموظف كفء قادر على خدمة المواطنين بمصداقية وأمانة.

وهذا ما أكد عليه الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية بتاريخ 14 أكتوبر 2016 "على ضرورة تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق دون الحاجة إلى التنقل والاحتكاك بالإدارة الذي يعد السبب الرئيسي لانتشار الرشوة، وبالتالي الرافعة الرقمية وسيلة لإضفاء الشفافية.

---

[1] - على سبيل المثال بمجرد ما أطلقت وزارة المالية الاندونيسية برنامج الإبلاغ عبر الحاسب الآلي، ما لبث رصد عشرات المتهربين من دفع الضرائب خلال الأشهر الأولى من تفعيله، وهو نفس النهج اعتمده البنك الدولي عبر تصميم تطبيقات خاصة بالنزاهة بهدف تمكين المواطنين من مختلف أنحاء العالم ببعث رسائل مكتوبة أو صوتية لطلب الرشوة أو أي ملف آخر له علاقة بحدوث فساد أو احتيال.
(هاتين التجربتين تطرقت لهما آسية الحراق في كتابها الإدارة الإلكترونية: الصفقات العمومية نموذجا، السنة 2015، ص 39).

[2] - آسية الحراق، الإدارة الإلكترونية بالمغرب، الصفقات العمومية نموذجا، م س، ص 40.

[3] - تقرير الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة لسنة 2010، ص 37.

[4] - آسية الحراق، م س، ص 40.

وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام بالإدارة الإلكترونية، فإن الملاحظ هو غياب التفعيل على أرض الواقع، وبالتالي فشل هذه البرامج في تحقيق الأهداف المسطرة([1])، نظرا لغياب رؤية واضحة ومستقبلية لهذا القطاع، دفعت إلى اعتماد مخططات واستراتيجيات جديدة كمقاربة حديثة لإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

من هنا يمكن القول، أن أهم ما يدعو إلى اعتماد الإدارة الرقمية ما يلي:

* تدني مستوى خدمات الإدارة الكلاسيكية الورقية وتعقيدها، لدجة أنها تستدعي الحاجة إلى تبسيط إجراءاتها، وجعلها أكثر سلاسة ومرونة، وتسهيل تقديمها للمواطنين.

* التوجه إلى الإدارة الرقمية كنمط جديد، فيه من الحياد والموضوعية والانضباط والشفافية، ما يساعد على كسب الثقة المتبادلة بين الإدارة والمرتفقين، وتغيير وجهة النظر السائدة لدى المواطنين، وتعديل الصورة النمطية السلبية في عقله.

* الحاجة إلى الإدارة الرقمية كوسيلة لاختصار الوقت في تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة وتسهيل الاتصال بين موظفي الإدارات المركزية وموظفي الإدارات اللامركزية.

* الدقة والوضوح في العمليات الإدارية، والعمل على ترشيد استعمال الأوراق الإدارية في المعاملات، وتجميع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية، واستبدال الأرشيف الورقي بالأرشيف الإلكتروني([2]).

* دعم الثقافة التنظيمية لدى الموظفين كافة، وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى، والحد من معيقات اتخاذ القرار.

وعلى هذا الأساس، فإن أهمية الإدارة الرقمية تتجلى في مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات، والاستجابة القوية لتحديات الألفية الثالثة والظروف الراهنة التي تختزل في الفضاء الرقمي واقتصاديات المعلومة والمعرفة وثورة الإنترنيت([3]).

---

[1] - Rachid EL MOUSSAOUI, L'administration marocaine est-elle réformable, R. M. R. J. P. Numéro double 3-4, Octobre, 2013, P 17-18.

[2] - نصيرة الحيوني:"الإدارة الإلكترونية ورهان التحديث الإداري بالمغرب"، مجلة العلوم القانونية، العدد 7، السنة 2018، ص 27.

[3] - المصطفى أمعزول، مدخل لدراسة الإدارة الإلكترونية، مطبعة مسنانة، طنجة، الطبعة الأولى، سنة 2020، ص 18.

* الإدارة الرقمية فرصة لتغيير المحيط الإداري عبر زيادة مبادرات الإبداع والابتكار وفتح قنوات جديدة غير معتادة لتقديم الخدمات([1])، وبالتالي تحقيق مبدأ تنظيم الوقت في آن واحد، مما يعود بالنفع على الفعاليات الإدارية.

* الإدارة الإلكترونية تهدف إلى القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص فيه.

* بلوغ هذه الأهداف رهين بتطور محتوى ملائم وتعميم البنية التحتية للاتصالات وضمان ولوج سهل للخدمات.

تم بحول الله وقوته

[1] - عبد الناصر حيدر وعلي العمري، دور الإدارة الإلكترونية في تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد الإداري، مكتبة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2021، ص 38.